الأبنية الصرفية دراسة تحليلية لمفهوم التعددية

د. عبد المجيد الجيلي إبراهيم*

المستخلص:

اتّسمت اللغة العربية وتميزت عن غيرها من اللغات بكثرة مفرداتها، وتعدّد ألفاظها حتّى كادت أن تضيق بها بطون المعاجم، ممّا مكنها من الاستمرارية، وأكسبها صفة النماء المطّرد، وما ذلك إلا لتمتعها بظواهر قلّ أن توجد في غيرها من اللغات مثل الاشتقاق والنحت والترادف والتضاد والقلب المكاني وممّا أغنى معاجم الألفاظ وأثرى المستوى الدلالي للغة ؛ وإلى جانب هذه الظواهر نجد الأبنية الصرفيّة التي اتّسمت بالتعدّد الذي يتراوح بين ما هو مقيس، ومسموع، وشاذ ، ونادر، ومهمل.

لذا فقد عُنيت هذه الدراسة بالتعدّد الملحوظ على الأبنية الصرفية، وهو التعدد اللاحق بالأفعال، والأوصاف المشتقة، فالأفعال مثلا منها المجرّد والمزيد، فالأفعال المجردة تعدّدت أبوابها ثلاثية كانت أم رباعيّة، وكذا الأسماء تعددت أبنيتها، كما تعددت صيغ الجموع، والمصادر، وأوصاف المبالغة، والصفة المشبّهة، وأسماء الزمان والمكان، واسم الآلة، وإلى جانب هذا التعدد في الصيغ، نجد أن هنالك تعدد آخر مرتبط بدلالة الصيغة الصرفيّة الواحدة وهو ما يعرف بظاهرة تحمّل الأبنية الصرفية لدلالات متعددة وهذه الدلالات تتعدد بتعدّد الأوزان وهذا أدّى بدوره إلى صبغ اللغة العربية بصبغة ميزتها عن اللغات الأخرى، وهذه الظاهرة نتلمسها من خلال السياق وتبرهنها القرائن الموجودة ضمن التركيب فمن الألفاظ ما يجيء على أوزان تحتمل معانٍ عدّة.،فصيغة(فعول) مثلاً قد يراد بها

*أستاذ مشارك – جامعة الخرطوم.

المصدر، مثل :الجلوس، أو صيغة المبالغة؛ مثل: اللهُ غفور، وتستخدم بمعنى فاعل مثل: رجل كتوم بمعنى كاتم، وقد تأتي للمفعول مثل جمل ركوب أي: مركوب،وكذا (فعيل) تدل على المصدر مثل: النجيع مصدر الفعل"نجع"وتأتي للمبالغة مثل"حزين"أو الصفة المشبهة؛ مثل : زيد طويل،أو بمعنى فاعِل؛ مثل: إنسان رحيم، أو بمعنى مْفعول؛مثل: امرأة جريح،،إلى غير ذلك. على أن هناك صيغ صرفية لها أكثر من وزن صرفي، فقد ترد في سياق معينٍ بوزن، وفي سياق آخر بوزن مغاير.

Abstract

Arabic language is characterized and distinguished from the other languages by its plenty of vocabularies and multiplicity of its pronunciations till the lexicons are unable to take them and that which enables it to continue and acquire it the attribute of the continuous development and that is because it enjoys phenomenon which are rarely found in the other languages such as derivation ,conversion ,caving ,synonymy beside these phenomenon we find morphology and it branches that include what is audible and what is odd ,rare and what is negligent. For that reason the study concerns with the noticeable pluralism of morphological structures which is the pluralism that supplemented with the verbs and the derived objectives.Verbs for example include many types simple and complex also there many types of names structures such as the names of places ,time and machines beside the multiplicity of the contexts and the other sides that connected with the contexts. The multiplicity of the measures leads to different contexts that distinguish Arabic language from the other languages and there many contexts in Arabic which bear many meanings such as the past participle etc ride rode ridden ,injured woman , Zeid is tall ,merciful human and there are other morphological contexts.

دوافع اختيار الموضوع:

ونحاول في هذه الدراسة أن نعدد العوامل التي أدت إلى هذا التعدد وأن نجد تفسيرا يبرر له ,من أجل هذا كان الدافع وراء اختيار هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

- ربط الثراء اللغوي بالتعدد البنيوي للصيغ الصرفية.
- الوقوف على ظاهرة التعدد في استعمال الصيغ الصرفية.
- بسط القول على العوامل التي تبرر لهذا التعدد.

مصطلحات الدراسة:

ظاهرة التعدد الصيغة الصرفية.

ظاهرة التعدد: يقصد بها تشعّب المعنى الدلالي للصبغة الواحدة وكذلك تعدد الصيغ للدلالة على مفهوم واحد.

الصيغة الصرفية: ويقصد بها البناء اللفظي للكلمة والتغيّرات التي تطرأ عليه بتغيّر المعنى.

منهج الدراسة:

بُني هذا البحث وفقا للمنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي.

العرض:

الناظر بين دفّتي كتب الصرف قديمها وحديثها يستوقفه أنّها قد حوت بين دفتيها حشداً كبيراً من الصِّيغ التي تعددت في كل باب ممَّا شكَّل عبئاً ثقيلا على الدّارسين، فدارس الصرف قطعا في حاجة إلى بذل الكثير من الجهد، وعليه أن يتحمّل العناء والمشقّة في سبيل الإلمام بأطراف هذا العلم الذي تشعّبت روافده ؛ فلقد كثرت أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد فبلغت ستة أبواب عندما يقابل ماضيه بمضارعه، والأفعال المزيدة لكلّ فعل منها بابه وفقاً للصورة التقابلية بين

الماضي والمضارع نحو"فَعْلل يُفَعْلِل"[1]. وتزيد التعقيدات المتّصلة بالفعل الثلاثيّ المجرَّد بخاصة في باب المعتل منه والمضعّف، وأكثر ما تتجلّى هذه التعقيدات في درس الميزان الصرفيّ[2].

أمّا الاسم من حيث وضعه فهو نوعان:مجرَّد ومزيد، وهو من حيث عدد حروفه الأصلية ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسي، أو سداسي، ومن حيث الدلالة فهو إمّا اسم، وإمّا صفة، فالاسم الثلاثيّ المجرَّد له اثنا عشر وزناً منها وزنان مهملان، وجميعها نتجت عن فكرة التقليب في مواقع المتحرّك والساكن، وهنالك ظاهرة التعدد في أسماء الذوات والمعاني التي تؤول إلى مدلول واحد والذي أدّى بدوره إلى إثراء القاموس اللغوي وإن كان البعض يرى أنه أثقل اللغة بالمترادفات فللأسد مثلا 500، وللداهية 400، وللخمر 200 وللثعبان 200...الخ.[3]

وبالنظر في المصدر فهناك المقيس وهناك السماعي وهناك المجرَّد والمزيد. وقد وقع الاختلاف بين العلماء حول المصادر في ما يتعلّق بالقياس والسماع، فمنهم من عدّها خمسا وعشرين صيغة، كابن القوطيّة بينما اعتبرها ابن

1وسمية عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة، مجلّة كلّية الآداب . جامعة الإسكندرية، العدد 54، 2005م / 8

2الشمسان: أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيط الأولى، جامعة الملك سعود، مركز الأبحاث . الرياض 1995م، 154 / 157

3ابن فارس؛ الصاحبي 4 والسيوطي؛ المزهر، حققه: محمد جادالمولى وآخرون دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة د.ت.325/1 و404.، انظر، وسمية عبد المحسن: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة / 22.

القطاع مئة صيغة، وعدّها الزمخشري وابن بعيش والرضِيّ اثنتين وثلاثين، وأشار السيوطي لخمسة وعشرين بناء.[4]

تتمثل المصادر السماعية في مصادر الأفعال الثلاثية وإن كانت هنالك بعض الضوابط التي وضعها الصرفيون لها وعلى الرغم من هذه الضوابط فقد تعددت أبنيتها وأوزانها والسبب في ذلك تعدد أبنية الأفعال التي تؤول إليها هذه المصادر وهذا ما حكاه المبرد:"اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس، إنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأنَّ الفعل منه لا يختلف، والثلاثيّة مختلفة أفعالها المضارعة والماضية، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء.[5] فالثلاثيّ المجرَّد يجري مجرى الاسم، أمَّا المزيد فمصادره قياسيّة؛ لأنَّ فعله لا يختلف"[6].

وثمّة ظاهرة تختصّ بمصادر الأفعال الثلاثيّة المجرّدة، تتمثّل في تشعّب وتعدد صيغة المصدر للجذر الواحد، من ذلك ما أشار إليه السيوطي من أن الجذر (ل/ق/ي)، له عشرة أبنية هي: لِقاء، لِقاءة ، لَقًى، لُقْيا، لُقْيًا، لَقْيًا، لَقْية، لِقْيانًا، لُقْيانًا، لِقْيَانة.[7] وهي في اللسان نقلا عن ابن برّيّ ثلاثة عشر بزيادة تِلقاء ولُقًّى ولَقَاة.[8]على أنّ صحة هذه المصادر تتأرجح بين القبول والرفض لبعضها عند

4وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط 1 مكتبة الرشد/ 1425هـ- 2004م102

5المبرد؛المقتضب، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة 1963م2/124.

6وسميّة عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة /24.

7السيوطي؛ المزهر،2/83.

8اللسان ل/ق/ي

علماء اللغة، فمنهم من يثبت بعضها وينكر طرفاً منها، فابن السكيت مثلاً ينكر لَقَاة لزعمه أنّها مولَّدة ليست من كلام العرب.[9]

أمّا المصدر الرباعيّ من المضعَّف فيأتي على صيغتين: (فَعْلَلَة) و(فِعْلال). مثل: قعقع قعقعة وقعقاعاً والراجح عند اللغويين أنّه يأتي على (الفِعْلاَل) إن لم يكن مكرر العين، وإن كان مكرر العين جاز فيه الوجهان[10] من ذلك: بعثر بعثرة فلا يصح بعثار.[11]. أما الأفعال الثلاثيّة المزيدة سواء أكنت الزيادة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف، فجميعها مصادرها مطّردة في القياس، باستثناء مصدر الفعل الرباعي"فَعّل"فمصدره يأتي على (التَّفعيل) مثل التقتيل، و(التَّفْعِلَة) مثل التهدئة، و(التَّفْعال) مثل التذكار، وأمَّا (الفِعّال) فهو المصدر الأصلي للفعل، إذ تطرد مع مصادر المزيد؛ فهي تتبع مسلك المخالفة بين الفعل ومصدره ؛ فالفعل مفتوح الفاء والمصدر مكسور الفاء. فَالعين في الفعل حركتها قصيرة، وهي في المصدر متطوّرة عن (التَفعال) بالفتح، إلا أن القدماء أخرجوا هذه الصّيغة من المصدر [12]، واستثني من ذلك التِبيان والتِلقاء والتِلفاق.[13]وأهم ما

9ابن السكيت؛ إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف/ القاهرة 1970م/ 311.

10وسميّة عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة /28.

11الرضِيّ؛ شرح الشافية, عناية محمد نور الحسن وآخرون , دار الكتب العلمية . بيروت . 1975م، 1/ 178. وانظر وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 243.

وسميّة عبد المحسن: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة / 1228.

13سيبويه؛ الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب/القاهرة 1975م، 4/ 84.

نلحظه في هذه المصادر المتعددة وجود التاء في المصادر الثلاثة الأُوَل، وهي تعويض عن التضعيف.[14]

وجموع التكسير على اختلاف أنواعها المتمثلة في جموع الكثرة وجموع القلة وصيغ منتهى الجموع تتعدد أبنيتها والتي حصرها سيبويه في كتابه"الكتاب"ثمانية وأربعون بناء أو وزنا.[15] وهي في دراسة أعدّها كلّ من محمد فريد أبو حديد وإبراهيم أنيس لكتب التراث بلغت أربعة وثلاثين بناء، سبعة للثلاثيّ وسبعة وعشرون لغير الثلاثيّ.[16] وورد لها في ثنايا آي الذكر الحكيم سبعة وثلاثون بناء.[17]

وممّا يدلّ على الثراء المعجمي للغة العربية ما نراه من تفاوت في صيغ الجمع، فمن المفردات ما يجمع على أكثر من وجه واحد، ومنها ما له وجه واحد، وتلك هي سمة من سمات اللغة العربية فهي لغة عرفت من بين اللغات بالطواعية والمرونة والاشتقاق.

ولقد قسّم الصرفيّون جموع التكسير إلى قسمين: جمع كثرة وجمع قلة، فجمع الكثرة له صيغه وهي سماعية، وهو موضوع للعشرة فما فوق، وجمع القلّة له أوزانه القياسية، وهو موضوع لما هو أدنى من العشرة ، غير أن الغموض والالتباس اكتنف مفهوم القلة والكثرة فالكثرة بين الأعداد نسبية فالاثنين أكبر من الواحد والثلاثة أكبر من الاثنين ولكن وجود القرائن في التراكيب هي التي تزيل

14المصدر السابق/79.

15 خديجة الحديثي؛ أبنية الصرف،ط1، مكتبة النهضة/ بغداد 1965م، 294و309

16 مجلة مجمع اللغة العربية 53/9 و 11 /79.

17 وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم، ط 1 مكتبة الرشد/ 1425هـ- 2004م, 1/ 151.، انظر وسمية عبد المحسن ك ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة / 28 . 29.

هذا الالتباس والغموض فمثلاً في قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة 228] فقرون جمع كثرة على وزن (فُعول) إلا أنها أفادت القلة، وفي قوله تعالى:﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ ﴾[الأعراف 195] فأعين على زنة (أَفْعُل) جمع قلة دلّت على الكثرة. وكثير من الصرفيين حاولوا التبرير لهذه الظاهرة بخروج الصيغ عن دلالتها أو بتداخل الصيغ.[18]

وبالإضافة لهذه الجموع فهناك ألفاظ تشبهها من حيث الدلالة فأسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها مثل: ناس، وكذا اسم الجنس الجمعي الذي يميّز بينه وبين مفرده بالتاء مثل: شجر وشجرة، أو بالياء المشددة مثل: ترك وتركي، وروم ورروميّ، أو اسم الجنس الإفراديّ الذي لا واحد له من لفظه مثل: دم.

وهكذا نجد هذا التعدد في كلّ أبواب الصرف سواء أكانت متّصلة بالأفعال، أو بالأسماء أو مشتركة بين الأسماء والأفعال، فظاهرة التعدد هذه شمولية لا يكاد يخلو منها بناء من الأبنية الصرفية، فصيغ المبالغة مثلا لها أكثر من صيغة، ولكلّ صيغة دلالتها وفقا للقرائن المستخدمة في التراكيب، والصفة المشبهة تختلف أبنيتها وفقا للقياس المرتبط بالميزان الصرفي من جهة، وبالتعدّي واللزوم من جهة أخرى فما كان على وزن"فَعُلَ"وكان متعدّيا مثلاً فالصفة المشبهة منه على"فَعيل"نحو"عظُم"فهو عظيم، وهي من ناحية أخرى تلتبس بغيرها من الأجناس الصرفية، حيث تتداخل الصفة المشبّهة في أبنيتها مع بناء اسم الفاعل، وأبنية صيغ المبالغة ففاعل اسم فاعل وهي في ذات الوقت صفة مشبّهة

18وسميّة عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية / 29.، انظر:ابن جني؛ المحتسب، تحقيق:علي النجدي ناصف وآخرين, المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة 1386م، 187/1. دارت مناقشات طويلة حول ما روي عن نقد الخنساء لحسان بن ثابت عندما قال: لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما

نحو"غافر الذنب"و"قابل التوب"، ومثله"فَعِل"صيغة للمبالغة وهي صفة مشبهة أيضًا نحو: رجل حذِر وبطِر، وقولك: كن حِذرا أصدقاء السوء. وكثيراً ما حاول الصرفيون أن يضعوا مقاييس لتفادي هذا التداخل بين الأجناس الصرفية من حيث أبنيتها، إلا أن المعايير والقواعد التي وضعوها لم تضبط الأبنية الصرفية ضبطا يجنّبها هذا التداخل في ما بينها وحتَّى المعجم اللغويّ اكتنفه هذا التداخل بخاصة في ما يتصل بالجذر الاشتقاقي الذي يرجع في بعض الأحيان إلى أكثر من أصل، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر اختلاف اللغويين حول أصل"ملائكة"فمنهم من ردّها إلى (م،ل،ك) ومنهم من أرجعها إلى (أ، ل،ك)، وكذا كلمة"شيطان"قالوا إنّها من (ش،ي،ط) وقيل من (ش،ط،ن) والقرآن قيل من (ق،ر،ن) أو (ق،ر،أ)، وكذا. فصيغ المبالغة لها خمسة أبنية عدوها هي: (فَعّال) و(فَعُول) و(مِفْعال) و(فَعِيل) و(فَعِل)، وزاد عليها سيبويه ثلاث صيغ هي: فَعّال فاعل ومَفْعِل ومِفْعِيل.[19] وزاد الرضِيّ في حاشيته على ما ذكره سيبويه (فِعّيل) فِسّيق و(فُعَّل) زُمَّل و(فُعّيل) زُمّيل و(فَعَال) صَنَاع و(فِعَال) هِجَان و(فُعَّال) حُسَّان.[20] و(فُعْلة) ضحكة مبالغة اسم المفعول و(فُعَلة) ضُحَكة مبالغة اسم الفاعل.[21] وكذلك هُمزة ولُمزة أمّا السيوطي فقد أشار إلى اثني عشر بناء نقلا عن ابن خالويه.[22]أمّا الثبيتي فقد أثبت ثلاثين بناء تفيد المبالغة.[23].

19سيبويه؛ الكتاب 1/ 110.

20الرضِيّ؛ شرح الشافية 2/ 178-180.

21 السابق 162/1.

22السيوطي؛ المزهر 2/ 243.

وقطعا أنّ لكلّ صيغة من هذه الصيغ دلالة تختلف عن غيرها وفقاً لمراد المتكلّم، وهذا ما أكّده الرضِيّ بقوله:"فطُوَال أبلغ من طَوِيل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوَّال".[24]وتجمع القواعد الصرفيّة على أن التاء تُزاد في صيغ المبالغة للتأكيد.[25] ولعلّ اختلاف البيئات التي تولّدت فيها هذه الصيغ، إلى جانب اختلاف اللهجات كان من العوامل التي أدّت إلى هذا التباين، حيث يلاحظ مدى التجانس بين صيغتي (فَعِل) و(فَعِيل) ممّا يوحي بأنّ"فعِل"أصلها"فعيل"فقصّرت حركتها لتسهيل النطق بها لا أكثر .[26] ومثله التشديد في صيغة"فعّال"والتجرّد في"فعال"، وفي"فعّيل"و"فعيل"يدلّ على أنّ هذا التطور الصوتي لهذه الصيغ إنّما هو تطور بيئي يرجع إلى لهجات القبائل.[27]

23 عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع ، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة / الرياض الجزء الثاني 1408هـ-1988م / 15

24الرضِيّ؛ شرح الشافية 2/ 136. وبهذا قال فاضل السامرائي؛ معاني أبنية الأسماء، ط1، جامعة بغداد/ بغداد 1981م / 118.

25أبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس ط1، مطبعة المدني/ القاهرة 1987م، 3/ 194.

26يرى إبراهيم أنيس أن بعض أمثلة صيغ المبالغة غير أصيلة في فَعِيل، طرأت هذه الصِّيغة بسبب تطور صوتي في موضع النبر من لكلمة (مجلة المجمع 10/22) إلا أننا نجد له رأيا آخر يقطع بأن الكلمة الكبيرة هي الأصل وأن الصغيرة ناتجة عن اختزال الكلمة الكبيرة وأن الاتجاه في تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لا نحو التكثير أو التضخيم (م.ن 11/ 168)

27عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع 16.

وحتَّى الصِّيغ الخمس التي اتفق على شيوعها لم تسلم من الاختلاف عليها ف(فَعُول) منقول من أسماء الذوات.[28]

أما في ما يختص بالصفة المشبهة فقدأدى السماع إلى إثرائها بصيغ تفاوتت في عدد أمثلتها كما تفاوتت في شيوعها[29]، فقد تولّدت هذه الصيغ وفقاً لمعايير وضوابط وضعها الصرفيّون، فبلغ عددها خمس عشرة صيغة اختلفت قوالبها الفعلية التي اشتقّت منها فمنها ما كان فعله صحيحا، ومنها ما كان فعله معتلا، ومنها ما كان لازما، ومنها ما كان متعدّياً، ف (فَعِل) و (فَعُل) اللازمان يأتي بناء الصفة المشبّهة منهما على وزن"فاعِل"، ولا يحدث لبس هنا باسم الفاعل، لأنّ هاتين الصيغتين اللازمتين للفعل لا يشتق منهما اسم الفاعل قياسا.[30] والصِّيغ هي: (فَعِل:حذِر) وتكثر في الأدواء مثل"زكِم"، وصيغة أَفْعَل ومؤنثها فَعْلاء والتي تغلب على الألوان والعيوب الخلقية مثل: أسود سوداء وأخرس خرساء، ومن الصفات المشبّهة ما يأتي على زنة فَعْلاَن التي مؤنثها فَعْلى وتغلب على الوصف بالامتلاء وعكسه مثل: شبعان وشبعى، وجوعان وجوعى كما تكثر في الانفعال الوجدان يمثل: نشوان ونشوى، وغضبان وغضبى وهذه الصِّيغ قد تتناوب فيما بعضها البعض، يقول الرضِيّ:"والمقصود أن الثلاثة

28الرضِيّ؛ شرح الشافية 162/1.انظر وسمية عبد المحسن، ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة / 32.

29 وسمية عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة / 36

30 أمَّا المسموع من اسم الفاعل وفعله فَعُل بضم العين مثل حامض وفارِه فينحصر في دائرة السماع الذي لا يقاس عليه وأمَّا ما كان مثل كامل فهو اسم فاعل للفعل كَمَل بفتح العين لا كمُل. انظر ابن عقيل؛ المساعد على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1980م، 587/2 و590.

المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب".[31] نقول: شَعِثٌ وأَشْعَثُ وشَعْثانُ.[32]ومن الصفات المشبّه ما جاء على زنة فيْعَل ويقع في الصحيح دون المعتل مثل: فيصل، بخلاف فَيْعِل التي تغلب على المعتل وبخاصة الأجوف يائيا كان أو واويا مثل: سيّد، وهيّن، وجيّد، ومنها كذلك ما جاء على صيغها فَعِيل ويكثر اشتقاقها من الصحيح السالم، نحو: خبير، والثلاثي مضعّف العين مثل: لذيذ من لذّ ولبيب من لبّ وكذلك الناقص اليائي مثل رضيّ من رضي واللفيف مثل: وفيّ من وفي.[33] ونجد كذلك وزن فَعْل مثل: جهْم وضخْم، ورطْب، وسبْط و(فِعْل) مثل: رِدْف وضِعْف و(فَعَل) مثل: حَسَن ووَسَط و(فُعُل) نحو: جُنُب ونُكُر و(فُعْل) نحو: حُلْو ومُرّ، ومنها (فَعَال) نحو: هتانٌ وبدارٌ و(فِعَال) نحو: دِهَاق و(فَاعِل) نحو: عَاقِر، والفرق بين الصفة المشبّهة على زنة فاعل واسم الفاعل من الثلاثي أن اسم الفاعل يأتي من اللازم والمتعدّي بخلاف الصفة المشبّهة فلا تأتي إلا من اللازم، كم أن الصفة المشبهة تدلّ على مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على الأمرين معا".[34]ومن الصفات المشبّهة ما يأتي على (فَعْلاَن) الذي مؤنثه (فَعْلانَة) وهو وزن نادر وقليل الاستخدام مثل: نَدْمَان نَدْمَانة وسَيْفَان سَيْفَانة.[35]فالصفة المشبّهة

31الرضِيّ؛ شرح الشافية 1/ 147.

32ابن عقيل؛ المساعد على تسهيل الفوائد 2/ 591.

33 الرضِيّ؛ شرح الشافية 147/1.

34 الرضِيّ؛ شرح الشافية السابق 1 / 148.

35 جاء في لسان العرب"ولغة بني أسد امرأة غضبانة وملآنة وأشباهها". ابن منظور؛ اللسان مادة غضب. فصيغة فَعْلان فَعْلانة ليست لهجة بل هي أمثلة قليلة سمعت عن العرب، أمَّا نحو غضبانة في غضبى فهي لغة لبعض العرب كما نقل ابن منظور. وانظر الجوهري؛ الصحاح مادة سكر.

تدل على الملازمة وهذا التلازم متفاوت وإن كان قد عدّه الصرفيون مناطا للتمييز بين الصفة المشبّه من جهة واسم الفاعل من الجهة الأخرى، هذا إلى جانب علامات أخرى أشار إليها الصرفيّون لمنع اللبس بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبّهة باسم الفاعل.

وهذه العلامات يرى البعض أنها ليست أمرا قاطعا، فَصيغة (فَعِيل) مثلا تأتي بمعنى (مَفْعُول) نحو: رجل جريح بمعنى"مجروح"وهو وزن مشترك بين صيغ المبالغة والصفة المشبّهة إلا أنه لا يدلّ على المبالغة في شيء، كما أن البعض يعتبر التلازم الكائن في الصفة المشبّهة وعدمه في اسم الفاعل من الأمور النسبية التي لا يقطع فيها بدليل قيمة الثبوت والتجدد نسبية فيه، ف"أنيس"مثلا، مأخوذة من الفعل اللازم إلا أن ذلك لم يكسبها صفة الثبوت، وكثير من الأفعال اللازمة يفتقد لخاصية الثبوت ويشعر بالتجدد نحو: جَزِل وحذِر على (فَعِل)، وأحيان تلتبس الصفة المشبهة بالجموع خاصة جموع الكثرة مثل: حُنُب على وزن (فُعُل) وعليه يرجح الكثيرون أن ما صِيغَ من فِعْله اسم فَاعِل فالصِّيغة الأخرى تكون مبالغة وما لم يمكن صياغة اسم فاعل من فعله فالصِّيغة المسموعة تكون دالة على اسم الفاعل فهي صفة مشبهة ولا تكون مبالغة. فصيغة (فَيْعُول) في: قيوم تكون لمبالغة اسم الفاعل (قائم).[36] فاسم الفاعل هو الأصل وصيغ المبالغة فرع عليه.[37] أمَّا كليل وجليل فهي صفة

ويرى إبراهيم أنيس أن التأنيث بالتاء استقر في لهجة أسد نتيجة لخطأ الأطفال. أنيس؛ في اللهجات العربية،ط 4 مكتبة الأنجلو المصرية/ 1973م 163.

36أبو حيَّان ؛ البحر المحيط 1/ 277.

37المبرد؛ المقتضب 2/ 113 وانظر ابن يعيش؛ شرح المفصل؛دار الطباعة المنيرية/ القاهرة د.ت. 6 / 13.

مشبهة وليست صيغ مبالغة، والراجح أن كثرة أوزان الصفة المشبهة والتي بلغت ثلاثين ونيفا كانت هي العامل الرئيس في التباس الصفة المشبّهة بغيرها من المشتقات الصرفيّة.[38]

ومن مظاهر التعدّد أوزان اسم الآلة التي تراوحت بين السماع والقياس، والقياسي منها أوزان ثلاثة أقرها مجمع اللغة العربية"يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثيّ على وزن مِفْعَل مِفْعَلة مِفْعَال، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء"كما يوصي المجمع"بإتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان المتقدمة".[39]كما استحدث المجمع أوزانا أخرى نظرا للتطور المتلاحق واستحداث الكثير من الآلات في العصر الحديث.

ولاسم الآلة السماعي أبنية كثيرة منها: (مُفعُل) بضمتين ومؤنثه (مُفعُلة)، وقد ورد في سبع كلمات هي:"مُسْعُط ومُكْحُلة ومُدْهُن ومُنْصُل ومُنْخَل ومُحْرُض".[40]و (فِعَال) كخِيَاط ونِظَام.[41]

أمَّا المرتجل من اسم الآلة فله جملة أوزان مثل: رُمْح، ودِرْع، وخَنْجَر، وإزْميل. وقد حاول العلماء الربط بين هذه الأوزان من حيث الصياغة اللفظيّة فمنهم من زعم أن المد في مفعال زائد، فالأصل عنده"مفْعل"، ومنهم رأى العكس وقال الأصل بإشباع الفتحة وحصول المد [42] ومن اعتقد أنّ (مِفْعَل) هي الأصل يرى

38صلاح، شعبان؛ أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى 24

39مجلة المجمع 35/1.

40 أمين؛ عبد الله، الاشتقاق،ط1 لجنة التأليف والنشر/ مصر 1956م /277.

41 الرضِيّ؛ شرح الشافية 1/ 188.

42ابن سيده؛ المخصص، المكتب التجاري بيروت،د.ت14/ 199 و انظر ابن يعيش؛ 6/ 111.

أن الصِّيغة (مِفْعَال) نتجت عن إشباع الفتحة و(مِفْعَلة) هي مؤنث مِفْعَل.[43] وتكون الصيغة (مُفْعُل) لما تأصلت الاسميَّة فيه ولم يخرج إلى الآلة. أما ما جاز فيه تعدد صيغه على (مُفعُل) بضمتين أو (مُفعَل) بضم الميم وفتح العين فتلك الصيغ (مُفْعُل) و (مُفعَل) أسماء لتلك الأشياء وإن لم يعمل بها، أمَّا ما قصد العمل به فجاز أن ينكسر نحو نخلت بالمِنْخُل ودققت بالمِدُقّ.[44]

سبق أن ذكرنا أن التعدد يطول جميع أبواب الصرف، الأمر الذي أثرى المعجم العربي،، وكثيرا ما تضطرب القاعدة الصرفية التي وضعها الصرفيون، والناظر للميزان الصرفي يلاحظ هذا الاضطراب واضحا في الاختلاف حول الأصول التي تردّ إليها الكلمات المزيدة، فكلمة"حلتيت"مثلا وزنها (فِعْلِيت) باعتبار الياء والتاء زائدتين، وتوزن كذلك (فِعْلِيل) بزيادة ياء وتكرير اللام[45]، وهذا يجعلنا أن نجزم بأن البيئة كانت عاملا مؤثراً أسهم في حدوث هذا التعدّد.

وقد بذل اللغويّون جهدا كبيرا في سبيل جمع مفردات اللغة فاكتظّت بها بطون المعاجم حتّى أصبحت تشكّل هاجسا مخيفا أمام الدارسين، وحصيلة هذه المفردات أنّ "مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائيّ والثلاثيّ والرباعي والخماسي من غير تكرار اثنا عشر مليون وثلاثمائة وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر[46]. ونترجم ذلك رقميا مجموع الأبنية 12305412. وقد فصل السيوطي عدد الأبنية فالثنائيّ 756 والثلاثيّ 9000650 والرباعي 4091400 والخماسي 117093600. وقد أجمل ابن

43جواد؛ مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، معهد الدراسات العربية العالية / القاهرة 1954م /20.

44 أمين؛ الاشتقاق 277

45 الرضي،1/ 15

46 السيوطي، المزهر 1، /74.

القطاع الأبنية أنها1210 بناء[47]. وتقليب الجذور وفق الاحتمالات الرياضية مجرَّدة ومزيدة يؤدي إلى إمكانات متعددة إلا أن اللغة ترصد المستعمل فقط، يقول فندريس"إن السبب في التغيرات الصرفيّة ليس في الكليات العقلية بل في استعمال اللغة لهذه الكليات"[48].

عوامل التعدد:

تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى إحداث ظاهرة التعدّد، منها ما هو مرتبط بالصيغ نفسها وهو ارتباط بنيوي، ومنها ما هو مرتبط بعوامل خارجية، كاختلاف البيئات وتباين اللهجات، ويمكننا حصر هذه العوامل مجتمعة في ما يأتي:

أولاً تعدّد الدلالات بتعدّد الأبنية:

ممّا لا شكّ فيه أن اللغة العربيّة اتّسمت بمستواها الدلالي، فكلّ لفظ فيها له دلالة خاصة مجتلبة من القرائن والتراكيب إلى جانب دلالته العامة، فالكلمات: أتى، وحضر، وعاد، وجاء، وآب لكل منها دلالة خاصة تتبيّن من خلال مراد المتكلّم وفقا للصياغة، فكلّما اختلفت الصيغ اختلفت معانيها، وشبيه هذا التغيّر الذي يطرأ على بنية الصيغة الواحدة من تشديد، وتخفيف، ومطل للحركة، وقصر، فهذا كلّه يحدث تغييرا في المعنى يقول السامرائي في كتابه (معاني أبنية الأسماء)، فهو يرى أن اختلاف الصِّيغ دلالة على اختلاف المعاني يقول:"ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصِّيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى

47 قباوة: ابن عصفور والتصريف ط1، دار الأصمعي/ حلب 1971م /205

48 فندريس، ج اللغة،تعريب:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو . القاهرة . 1950م / 203، انظر وسميّة عبد المحسن: ظاهرة التعدّد في الأبنية الصرفيّة / 5

أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنًى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة"[49]. ولعلّ هذا هو السبب في تقسيم أبنية الجموع إلى ما يفيد القلّة، وما يفيد الكثرة ويرى البعض أن هذا التقسيم فيه تجاوز وتكلّف لا طائل من ورائه، تقول وسميّة عبد المحسن المنصور:"أن القول بتخصيص صيغ للقلة وأخرى للكثرة في الجموع هو قول فيه تجاوز كبير لمستويات الاستخدام اللغويّ، وحتَّى ربط صيغة ما في لفظ محدد بدلالة خاصة فيه من التكلف والتضييق على المستخدم مثل تخصيصهم صيغة عيون للجارية وصيغة أعين للباصرة وكذلك تخصيص أبرار للملائكة وبررة للأبناء فهي إن أثبتها الاستقراء في الاستخدام القرآني[50]لا تمتنع عن الإطلاق في خارجه: ونحن هنا نخالفها هذا الرأي، لأنّ ألفاظ اللغة برمّتها لم توضع اعتباطا، ولم تأت عن طريق المصادفة، وإنّما وضعت لأغراض، والغرض الدلالي يأتي في مقدمتها، وإلى جانب ذلك فالألفاظ لها دلالات معنوية خفية لا يدركها إلا الذوق السليم الذي يغوص في أعماق هذه الألفاظ، فتخصيص العيون للعيون الجارية فيه من النداوة واللّين ما لا يخفى على كلّ صاحب حسّ من خلال المدّ وتوالي الضم الواقع على الفاء والعين، أمّا أعين ففيها حدّة وقوة وشدّة تحكي حدّة العيون الباصرة فالهمزة حرف حلقي جاف وسكون العين يوحي بالقوة، وقد أشار إلى ذلك عدد من الدارسين يقول برجستراسر:"وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، ولكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز يبنى على ذلك

49 العسكري؛ الفروق اللغوية، ط الأولى، دار الآفاق الجديدة . بيروت . 1973م، 18 –19. والصبان؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني، عيسى البابي الحلبي . القاهرة . د.ت ,2/ 269.

50 وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم، 2 /120.

الوزن، مع أن كثيرًا من الأوزان تجمع بين معانٍ مختلفة وكثيرًا من المعاني يؤدى بها بأوزان متعددة".[51]

فالدلالات تتعدد بتعدّد الأبنية ونحسب هذه التعدد مطرداً لأن تعدد الصيغ لم يكن حشواً وإنّما لغاية تتمثل في إرادة معنىً بعينه، فقولك: صبور يختلف عن"صبّار"، وقولك: كسول بختلف عن"مكسال"من حيث المعنى الدلالي، لذا نرى أن القول باختلاف المعاني عامل في تعدد الصِّيغ، فالأمر خاضع لمستوى الاستخدام واختيار المستخدم.

ثانياً للهجات:

تفرّق العلماء في نختلف الأمصار فنزلوا الشعاب والأودية والبوادي بهدف الاحتكاك بالعرب في ديارهم حتى يتمكنوا من ردّ الألفاظ إلى أصولها مما يعينهم على وضع القواعد النحوية والصرفية قياسيّة كانت أو سماعيّة، ولقد اختلفت لديهم لهجات القبائل، ممّا كان له كبير الأثر في اختلاف أبنية الكلم.ولهجات العرب وإن اختلفت فهي محلّ للقياس في نظر العلماء يقول الأخفش:"اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أوَّل ما وضع على خلاف وإن كان مسوقًا على صحة وقياس".[52]فلهجة الحجاز تختلف عن لهجة النجديين ومن أمثلة التعدد في المصادر أن (فَعْل) للحجاز و(فُعُول) لنجد، وضم العين في المضارع لنجد وكسرها للحجازيين نحو: يحمُد، ويحمِد[53] وقبيلة طيّئ تميل إلى التخفيف في نطق الأفعال الناقصة فيستبدلون كسر العين فتحاً فيقولون في نحو:: رضِي

51برجستراسر؛ التطور النحوي للغة العربية، 53.

52السيوطي؛ المزهر 1/55 – 56.

53 الرضِيّ؛ الشافية 1/ 157.

وهوِي يقولون:: رَضَى وهَوَى بفتح العين؛[54] والحجازيون يهرعون إلى تخفيف الهمز عند جريانه على ألسنتهم في كلامهم العام ويحققونه في أشعارهم ، وبها قرأ ورش:"يؤمنون– يومنون"، و"بِئْس – بِيس"، و"فَأْذنوا– فاذنوا"، و"يُؤَاخذ– يُواخذ"، و"الفُؤَاد– الفُواد"، و"هُزُؤا– هُزُوَا"، وغيرها.[55] و ظاهرة تسهيل الهمز شائعة في لهجاتنا المعاصرة نحو: كأس، وكاس، وفأس وفاس، وبئر بير. والمتتبع للهجات العرب يلاحظ كثيرا من الاختلاف الواقع، والذي نتج عنه التعدّد في الصيغ، وهو قطعا أسهم في إثراء القاموس اللغوي، فمن العرب من يكسر حرف المضارعة من الثلاثي وقبيلة بهراء يفعلون ذلك فيقولون بِسْعِد، وبِكْذِب، ومن العرب من يعدل وينزاح من فتح أوائل الأسماء إلى كسرها، بخاصة الأسماء الرباعية التي اتصل آخرها بياء مدّ أصيلة مثل: لذيذ، وخريف، ونحيف، فيقولون فيها بالكسر: لِذيذ، وخِرِيف، ونِحيف.[56] وقبيلة تميم تتبع الأصل في صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي فلا يعلّونه، ويجيئون به على الأصل وبالتالي يجتنبون إعلالين أحدهما إعلال بالحذف، وهو حذف واو مفعول، والثاني إعلال بالنقل والتسكين، وهو نقل السكون محل الكسر، والكسر مكان السكون،

54الفارابي؛ ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة . 1974م، 2/ 138.

55إبراهيم أنيس؛ اللهجات العربية ، 1973م / 78.

56 يفسر الرضِيّ كسر حروف المضارعة بأنه تنبيه على كسر عين الماضي. الرضِيّ؛ الشافية 1/ 142 – 146.

فيقولون في نحو: زاد مزيد، يقولون: مزيود، وفي نحو: شاد: يشيد، فهو مشيد، يقولون: مشيود.[57]

والتباين في لهجات العرب أكثر من أن تسعه هذه الصفحات وإنّما يحتاج لأن تنعقد له أوابا بذاتها، ومقصدنا هنا أخذ نماذج لإثبات ما أشرنا إليه من أثر هذه اللهجات في تعدد الصيغ الصرفية، ولا شك أن أثر اللهجات هذه باق إلى يومنا هذا في كلّ البلاد الناطقة بالعربية، ولقد عدّ علماء اللغة هذه اللهجات من العربية، وجعلوها مصدرا لقياساتهم، فالكوفيّون يعتدّون بهذه اللهجات، وبنوا عليها كثيرا من القواعد النحوية والصرفيّة، بل وصل بهم الأمر أنّهم لو سمعوا بيت شعر واحد جاز فيه شيء أثبتوه وجعلوه أصلا حتى ولو كان مخالفاً للأصول.[58] واتساع دائرة السماع أدخلت فيه ما ليس ثبتًا في اللغة، ولقد عقد السيوطي في مزهره فصلا حول ما لم يثبت في اللغة ممَّا أثرى الأبنية الصرفيّة في الموضوع الواحد، يقول:"وفي بعض اللغات حسُن الشيء وحسَن وصلَح وصلُح وليست بثبت وذكر ابن مالك أنه سُمع من العرب حِملاق وحُملاق وليس الضم بثبت"[59].

ثالثا تقارض الأبنية:

بعض التعدد وقع في كثير من الصيغ الصرفية عن طريق فرديّ في بيئة معينة،، حيث يعتري اللفظ تغيير صوتي بتقديم حركة على أخرى أو بإتباع حركة لأخرى، فيسهل على الناس في الاستخدام، وسرعان ما يكتسب الشيوع والتنقّل حتى يصبح لهجة ذات طابع يميزها، ومن ذلك مماثلة الساكن الثاني

57 المطلبي؛ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزارة الثقافة والفنون بغداد . 1978م / 191-192.

58 السيوطي؛ بغية الوعاة 336.

59 السيوطي؛ المزهر 1/ 103 – 113.

لحركة الأول المتحرّك بخاصة في الأسماء الثلاثية التي ثانيها حرف من حروف الحلق، وهو ملحوظ عندنا في كثير من البلاد العربية وبخاصة في السودان ففي نحو: زَهْر، وشَهْر يقولون: زَهَر، وشَهَر[60]. ورغم أن صيغة (فَعْل) بتسكين العين هي الأصل لخفتها وكثرة شيوعها[61]فإن الكثيرين يلحنون في ما كان ثانيه حرفاً من الحروف الحلقية كالهمزة، والعين، والهاء... إلخ ويختارون تسكين الثاني المتحرّك إذا لم يكن حلقياً ففي نحو: رجِل و كبِد يقولون: رِجْل، وكَبْد بالتسكين، ويجري هذا التغيير على الألسن حتى يصبح من العربيّة وبهذا تتولد صيغ جديدة من الصيغ القياسيّة.[62]

وتخفيف المضعّف لغة، وهو الأصل ف"فعّل"الأصل فيها فعَل، وكثير من القراءات في القرآن الكريم رويت بالتخفيف، منها قراءة قوله تعالى:{وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ}[البقرة 78] قرئت أماني بالتخفيف، كما قرئت صوافّ صوافي[63]وذلك بإبدال أحد المضعّفين ياء: صوافف.

والعكس كذلك في تثقيل المخفف بالتشديد فقد ورد عن الرضي قوله:"فطُوَال أبلغ من طَوِيل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت

60 الرضِيّ؛ الشافية 1/ 40 وانظر ابن خالويه ؛ الحجة 127 و البطليموسي؛ الاقتضاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 1981م، 2/ 187 والسيوطي؛ المزهر 1 / 314.

61 ابن جني؛ الخصائص 59/1.

62 البطليموسي؛ الاقتضاب 2/ 120. والسيوطي؛ المزهر 1 / 314.

63 الفراء؛ معاني القرآن، 2/ 226.

طُوَّال".[64] ففيه توليد للصيغ وزيادة في المعنى، مثله زيادة التاء للمبالغة نحو: علاّمة، وفهّامة، كما تزاد في الجمع نحو: دهاقنة، وعمالقة..

وكثيرا ما يعتري الصيغ مطل"تقصير"، أو إشباع في الحركات ممّا يحدث تغييرا في الأبنية، ومن التغيير ما يصعب تخريجه مثل: (ينباع) في قول الشاعر:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المقرم[65]

والمقصود بالإشباع تطويل الحركة الذي يتولّد منه حرف من جنس الحركة، فتصبح الكسرة كأنّها ياء، والفتحة كأنّها ألف، وقد قرأ بعضهم بالإشباع لقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَاتِ اللَّهِ} [لقمان:31].[66] وفي النسب يمَنيّ ويماني.[67] وقد برر ابن جني لإشباع الحركة قبل آخر الكلمة بقوله:"ولو لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف؛ قيل إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنغمته وللين الصوت به، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة والأوان، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه،

64 الرضِيّ؛ شرح الشافية 2/ 136. وبهذا قال فاضل السامرائي؛ معاني أبنية الأسماء 118

65 ابن جني؛ الخصائص 3/ 121. و الرضِيّ؛ شرح الشافية 1/ 7. ومثله قول الشاعر:

لكنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

والأرجح أن الإشباع في البيتين اقتضته الضرورة الشعرية.

66 أبو حيَّان؛ البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط الأولى، دار الكتب العلمية . بيروت 1993م 7 / 193.

67 البطليموسي؛ الاقتضاب 2/ 184.

وما يخفض من غلواء الناطق باستمراره على سنن جريه وتتابع نطقه".[68] فالإشباع عند ابن جني لقيمة صوتية لا أكثر مؤداها التخفيف.

أمّا التقصير فهو عكس الإشباع، والمراد به تقصير النطق بالحركة حتّى يختفي حرف المد الذي يجانسها ويليها، وقرئ به أيضا نحو: ف(عُرُوش) قرئت عُرُش و(أصول) قرئت أُصُل حيث اكتفي بالضمَّة عن الواو.[69]وفي اللهجات يحدث التقصير في جمع شاهين على شواهن بدلا من شواهين.[70]

فاللغة العربيّة غنيّة بخصائصها التي تميزها عن جنس اللغات الأخرى فالألفاظ فيها تتولّد من بعضها البعض بطريقة ديناميكية تجعلها تتسم بسمة التحمّل لكافّة المعاني لما فيها من التناوب الحركي الداخلي.[71]

ثالثا تخصيص الأبنية:

لكلّ صيغة صرفيّة وظيفة معيّنة تؤدّيها، وربّما وقع هذا التخصيص في الموضوع الواحد، ففي باب المصادر مثلا يتم التمييز بين المصدر واسم المصدر بتخصيص الأبنية فيقولون: (القُّبول) بالضم المصدر و(القَبول) بالفتح لاسم المصدر، و (الوُضوء) بالضم للمصدر و(الوَضوء) بالفتح للاسم.[72] كما ميزوا بين مصدر اللازم والمتعدي ف(فَعْل) مصدر المتعدي و(فُعُول) مصدر

68 ابن جني؛ الخصائص 1/ 233.

69 الزمخشري؛ الكشاف، مصطفى البابي الحلبي . القاهرة 1966م، 4/ 81 وانظر أبو حيَّان؛ البحر المحيط 8/.

70 يوهان فك؛ العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي . القاهرة 1980م/ 103.

71 هنري فليش ؛ العربية الفصحى ترجمة عبد الصبور شاهين 86 و 192.

72الفراء؛ معاني القرآن 2/ 149.

اللازم.[73] وإذا اجترأ الفعل أكثر من مصدر خصصوا لكلّ واحد منهما بناء مثل: الجُهْد والجهاد فالمصدر الأَوَّل للفعل المجرَّد جهد، والثاني للفعل جاهد..وأحيانا تستعصي بعض الصيغ فتخرج عن قالب القياس المطّرد، فيتحايلون عليها بإخراجها من باب تراكب اللغات[74]مثل نعِم/ ينعُم، وفضِل/ يفضُل، فكأنما المتحدث جاء باللغتين: فعِل/ يفعَل، وفعَل/ يفعُل، وركّب من ماضي الأولى ومضارع الثانية.[75] ومنه قلى يقلى وسلى يسلى.[76]

رابعا الاشتقاق:

ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية أكسبتها سمة جعلتها تتميز عن أخواتها الساميّات، وأكسبتها حشدا من المفردات، وطواعيّة مكنتها من أن تلبّي حاجة المتكلّم بتحملها لقصد المعاني، وظاهرة الاشتقاق هذه هي ظاهرة إبداعية تنمّ عن فصاحة المتكلّم وقدرته على حياكة المفردات واستحداثها وفقا للمعاني التي يقصد إليها، يقول ابن جني:"فإن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله".[77] وهو بهذا يتابع شيخه الفارسي الذي يقول:"إذا جاء في التصريف بناء فقد برد في يدك القياس".وقد وضع النحاة للاشتقاق أبوابا فصّلوا فيها ضوابطه حتى لايقع الخطأ ففصلوا المهمل، والنادر، والشاذ يقول

73 الكتاب؛ سيبويه:، 4/ 5-9 وانظر ابن سيده؛ المخصص: 14/ 129-130.

74 ذكر الفارابي في ديوان الأدب تراكب اللغات في اسم المكان (مفعِل مكسور العين) ومصادر فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع. انظر 2/ 190 و 2/ 278.

75 ابن جني؛ الخصائص 1/ 375 – 378.

76اللبلي؛ بغية الآمال في مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر حامد، الدار التونسية للنشر . تونس . 1972م / 70-71.

77ابن جني؛ الخصائص 2/ 25.

المبرد:"إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك".[78]

والاشتقاق هو الآليّة التي مكنت اللغة من مواكبة المستحدث على مرّ العصور، ولكن حتى لا يطال اللغة الخطأ، فيجب التنبّه حتّى لا يقع الاشتقاق في ما أهمل من كلام العرب فيصيب اللغة الحشو الذي يثقل كاهلها ويستنفد مرونتها [79]

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا يتجلّى لنا أن اللغة العربيّة اتّسمت بالثراء اللفظي، والطواعية، والمرونة الاشتقاقيّة، تلك المرونة التي دفعت بعلماء اللغة لجمع مفرداتها، وتصنيف ألفاظها وفقا لأبنيتها، فاجتمع لديهم من المؤلّفات المعجميّة كمّا هائلا ازدحمت به أرفف المكتبات العربية، فأصبح منهلا طيّبا ينهل منه الطلاب والدّارسون، والباحثون.

78السيوطي، الأشباه والنوادر 49/2.

79 تمام حسان؛ اللغة معناها ومبناها 167. وانظر طرزي؛ في سبيل تيسير العربية وتحديثها . بيروت . 1973م 29.

إنّ هذا التعدّد الملحوظ الذي طال كل أبواب الصرف، كان عاملا من عوامل الثراء للغة، فتعدد أبنية المصادر، وصيغ المبالغة، والصفة المشبّهة، والجموع، واسم الآلة وإلى غير ذلك من الصيغ الصرفية لم يكن مصادفة أو اعتباطا، وإنّما كان تعدداً له مرجعيته التي يستند إليها، فقبائل العرب قد تعددت، وتفرّقت في الشعاب، وبتعددها تعددت لهجاتها، واستخداماتها، فلكل قبيلة سماتها الصوتيّة التي تميّزها عن القبيلة الأخرى، فنتج عن هذا التمايز ما نلحظه من تعدد وتباين في أبنية الكلام، فهؤلاء يمطلون في الحركات ويقصرونها، وأولئك يطيلون فيها ويمدّون، وقوم ينطقونها بين بين، وهناك من يشدّد، وهناك من يخفّف، ومنهم من يهمز، ومنهم من يسهّل الهمز، وهكذا تباينت لجهات القبائل، وبتباينها تباينت الأبنية وتعدّدت.

وخلاصة الأمر أنّ مردّ هذا التعدّد في الأبنية إلى اختلاف لهجات القبائل في المقام الأول وثمّة عوامل أخرى أسهمت في هذا التعدّد هي:

1. تعدّد الدلالات.
2. تخصيص الأبنية.
3. تقارض الأبنية.
4. الاشتقاق

ولعلّ الدافع لحصول هذا التعدّد يتلخص في البحث عن طواعية اللغة لمجاراة العاني المقصودة والتي لا يمكن حدوثها إلا بثراء اللغة وطواعية مستوياتها المختلفة الصرفية والنحوية والدلاليّة والتركيبيّة لتحقيق المعاني على اختلافها.

المراجع والمصادر:

1. إبراهيم أنيس:

في اللهجات العربية (ط 4،مكتبة الأنجلو المصرية / 1973 م).

– من أسرار اللغة (ط5، مكتبة الأنجلو / القاهرة، 1975م).

2. أبو إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ): ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ القاهرة 1974م.

3. أبو أوس إبراهيم الشمسان: أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ (ط1، جامعة الملك سعود: مركز الأبحاث/ الرياض 1995م).
4. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة 1973م.
5. جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ): الكشاف، مصطفى البابي الحلبي. القاهرة 1966م.
6. أبو جعفر أحمد بن يوسف اللبلي (691هـ): بغية الآمال في مستقبلات الأفعال، تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر/ تونس 1972م.
7. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، حققه: محمد جاد المولى وآخرون،دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة د.ت.
8. خديجة الحديثي: أبنية الصرف، ط1، مكتبة النهضة/ بغداد 1965م.
9. رضِيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686هـ): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون محمد نور الحسن، دار الكتب العلميَّة/ بيروت 1975م.
10. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ): معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية /القاهرة 1955م.
11. ابن السكيت؛ أبو يوسف يعقوب بن اسحق(244هـ): إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون دار المعارف/ القاهرة 1970م.

12.سيبويه؛ أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (180هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب/القاهرة 1975م).

13.ابن سيده؛ علي بن إسماعيل(458هـ): المخصص المكتب التجاري بيروت، د.ت

14.عبد الله أمين: الاشتقاق، ط1 لجنة التأليف والنشر/ مصر 1956م.

15.ابن عقيل؛ عبد الله بهاء الدين(769هـ): المساعد،على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة 1980م.

16.عياد الثبيتي صيغ المبالغة بين القياس والسماع مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة / الرياض الجزء الثاني 1408هـ-1988م

17.غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، وزارة الثقافة والفنون/ بغداد 1978م.

18.فاضل صالح السامرائي: معاني الأبنية العربية ط1، جامعة بغداد/ بغداد 1981م.

19.أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ):

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين مصطفى الحلبي/ القاهرة 1954م

-المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين, المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة 1386م.

20.فخر الدين قباوة: ابن عصفور والتصريف، ط1، دار الأصمعي/ حلب 1971م.

21.فندريس؛ ج: اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو/ القاهرة1950م.

22.المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد(285هـ):

الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي ط1 مؤسسة الرسالة/ بيروت 1986م.

المقصور والممدود، تحقيق: عبد العزيز الميمنياالراجكوتي، دار المعارف /القاهرة 1967م.

23.محمد بن علي الصبان (1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني،عيسى الحلبي/ القاهرة د.ت.

24. محمد بن يوسف أبوحيَّان؛ (ت754هـ):

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس،ط1، مطبعة المدني/ القاهرة 1987م).

تفسير البحر المحيط، تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض،ط1، دار الكتب العلميَّة / بيروت 1993م.

25.أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليموسي (521هـ):

الاقتضاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد (الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة، 1981م.

26.مصطفى جواد: المباحث اللغويّة في العراق معهد الدراسات العربية العالية / القاهرة 1954م.

27.أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري؛ (395 هـ): الفروق في اللغة،ط1، دار الآفاق الجديدة / بيروت 1973 م.

28.هنري اليسوعي فلش: العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط1، المطبعة الكاثوليكية/ بيروت 1966م.

29.وسميَّة عبد المحسن المنصور: صيغ الجموع في القرآن الكريم، ط1 مكتبة الرشد/ 1425هـ- 2004م.

30.وسمية عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة، مجلّة كلّيّة الآداب، جامعة الإسكندريّة، العدد 54 / 2005م.

31. ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي(364هـ):

- شرح الملوكي في التصريف، ط1، المكتبة العربية/ حلب 1973م.
- شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة د.ت.)

32.يوهان فك: العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي/القاهرة 1980م.